الأمم المتحدة

E/ECA/COE/41/19

Distr.: General
25 January 2023

Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين
الاجتماع الحادي والأربعون
أديس أبابا (حضوريا وعبر الإنترنت)، ١٥-١٧ آذار/مارس ٢٠٢٣
البند ٦ (هـ) من جدول الأعمال المؤقت*
القضايا النظامية

التقرير المتعلق بالدعم المقدم من الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابع له

أولا- مقدمة

١- يتضمن هذا التقرير موجزًا للدعم المقدم في الفترة الممتدة من نيسان/أبريل ٢٠٢٢ إلى آذار/مارس ٢٠٢٣ من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وغيرها من كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية العاملة في أفريقيا إلى الاتحاد الأفريقي ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية التي تدير برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ويشمل التقرير تنفيذ أولويات الاتحاد الأفريقي على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، بما في ذلك أولوياته المبيّنة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: ''أفريقيا التي نصبو إليها''.

٢- ويرِد هذا التقرير في خمسة أجزاء. بعد المقدمة الواردة في القسم الأول، يحتوي القسم الثاني على لمحة عامة عن المساعدة المقدمة من خلال منصة التعاون الإقليمي لأفريقيا كجزء من الإطار المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المتعلق بتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وفي سياق اجتماع الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي الذي عُقد في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢. ويتضمن القسم الثالث أبرز الأنشطة الرئيسية التي تمت في إطار البرنامج ٩ من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٢ (A/76/6 (Sect.11))، إلى جانب أنشطة مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، وإدارة التواصل العالمي، في إطار العمل الجاري لتنفيذ خطة التنمية الأفريقية. ويقدم القسم الرابع تقريرًا عمّا تبذله اللجنة الاقتصادية ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية من جهود لتفعيل مذكرة التفاهم المنقَّحة والموقعة بين المنظمتين عام ٢٠٢١ للدفع بالتنفيذ المتكامل لخطة عام

* E/ECA/COE/41/1.

A-23-00086

٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. وختاما، يعرض القسم الخامس التحديات والدروس المستفادة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

ثانيا- منصة التعاون الإقليمي لأفريقيا والإطار الإنمائي المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي

٣- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت ''منصة التعاون الإقليمي لأفريقيا'' وائتلافاتها المواضيعية القائمة على الفرص دعم عملية التنمية والتحول في القارة في سياق خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. وعملت المنصة أيضا على تنفيذ عدد من التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ (A/72/684-E/2018/7)، لا سيما من خلال عملها على تطوير ''مركز إدارة المعارف الإقليمي لأفريقيا،'' وتعزيز الشفافية والإدارة القائمة على النتائج على الصعيد الإقليمي، وجعل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أكثر كفاءة من خلال تبسيط ممارسات التشغيل وتوحيد مكاتب الدعم، وهو ما أدى إلى تحقيق مكاسب في الكفاءة وخدمات أعلى جودة.

٤- وواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب التنسيق الإنمائي واللجنة الاقتصادية، بوصفهم الأمانة المشتركة للمنصة، العمل على ضمان توفير الدعم الإداري واللوجستي والتنظيمي للمنصة ورئيسها ونوابه.

٥- وقد سُجّلت في الفترة المشمولة بالتقرير أعمال وإنجازات رئيسية حققتها المنصة، وهي كالتالي:

(أ) خلال الاجتماع السنوي للمنصة، الذي عُقد في نيروبي في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٢٢، عُرضت دراسة استقصائية عن احتياجات المنسقين المقيمين وتم البت في المجالات ذات الأولوية للمنصة لعام ٢٠٢٢، وهي البيانات والإحصاءات، والرقمنة، والعمل المناخي وسياسات الاقتصاد الكلي، بما في ذلك إدارة الديون، والتعافي من مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) والتجارة الإقليمية، لا سيما في سياق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

(ب) وعقدت منصة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة للتعاون الإقليمي اجتماعها الافتتاحي في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٢٢، بهدف الانخراط في تفكير استراتيجي بشأن الشراكة القائمة بين الأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي لتنفيذ خطة ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠. وبالإضافة إلى وضع طرائق عمل لتحسين التعاون والكفاءة، شملت نتائج أخرى للاجتماع تحديد المجالات ذات الأولوية الستة التالية، التي اعتمدت وشكلت قاعدة لخطة عمل مشتركة، وهي:

'١' تغير المناخ؛

'٢' التجارة وأطر الاقتصاد الكلى والديون والتنويع الاقتصادي، بما في ذلك من خلال منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

'٣' التحول الرقمي والبيانات والإحصاءات؛

'٤' الاستدامة الغذائية؛

'٥' المسائل الإنسانية؛

'٦' كوفيد-١٩ والقضايا العابرة للحدود.

(ج) وفي بادئ الأمر، تشكلت المنصة من سبعة ائتلافات مواضيعية قائمة على الفرص وثلاثة أفرقة عمل. وجرى رسميا إنشاء ائتلاف ثامن، هو ''المبادرات دون الإقليمية''، في بداية عام ٢٠٢٢ للتركيز على المبادرات ذات الطبيعة العابرة للحدود. واتخذت المنصة في معتكف في داكار في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢ قرارا بتقليص عدد الائتلافات المواضيعية من ثمانية إلى ستة. حيث سيتم دمج الائتلافين ٣ و٤ لتعزيز العمل في مجال التعليم والابتكار والرقمنة، مع التركيز بشكل خاص على الشباب، وسيشكل الائتلافان ٦ و٧ ائتلافا واحدا يركز على السلام والأمن وحقوق الإنسان والنزوح القسري. وستبدأ الائتلافات المشكَّلة من عمليات الدمج (أي الائتلافان ٣ و٥، على التوالي) العمل في عام ٢٠٢٣ بعد إعداد خطط العمل التي تعكس مجالات التركيز الموحدة.

٦- وتسلط الأقسام الفرعية التالية الضوء على أنشطة مختارة اضطلع بها كل واحد من الائتلافات المواضيعية خلال الفترة قيد الاستعراض.

ألف- الائتلاف المواضيعي ١: تعزيز النظم المتكاملة للبيانات والإحصاءات في سبيل تحقيق التنمية المستدامة

٧- دأب الائتلاف المواضيعي ١ الذي تُعقد اجتماعاته بدعوة مشتركة من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وصندوق الأمم المتحدة للسكان على العمل مع شعبة الإحصاءات التابعة لمفوضية الاتحاد الأفريقي لتعزيز التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية تحت مظلة ''استراتيجية تنسيق الإحصاءات في أفريقيا.'' وتم تقديم المساعدة التقنية بشأن خدمات التعداد الرقمي إلى تسعة بلدان (توغو، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجنوب أفريقيا، ورواندا، وزامبيا، وزمبابوي، وسيشيل، وليبريا، وموريشيوس)، إلى جانب فرصة لاختيار مُناصرٍ للبيانات من الاتحاد الأفريقي يكون على مستوى رئيس دولة أو حكومة للنهوض بثقافة تركز على البيانات وتعزيز قدرات البيانات في الدول الأعضاء. كما دعم الائتلاف معهد الاتحاد الأفريقي للإحصاء في تنظيم الدورة السادسة لمؤتمر الوزراء الأفريقيين المسؤولين عن التسجيل المدني في أديس أبابا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢.

٨- وشمل الدعم الذي قدّمه الائتلاف على الصعيد القطري إنشاء منصة بيانات مشتركة بين الوكالات في النيجر. كما شمل تقديم دعم من فريق الأمم المتحدة القطري لحكومتي إريتريا وبوتسوانا في إعداد تقريريهما الاستعراضيين الوطنيين الطوعيين لعام ٢٠٢٢، باستخدام كل من البيانات الوطنية وبيانات الأمم المتحدة لتعزيز قاعدة الأدلة في التحليل الشامل.

باء- الائتلاف المواضيعي ٢: ضمان إدارة الاقتصاد الكلي بفعالية وكفاءة وتسريع التحول والتنويع الاقتصاديين الشاملين

٩- تُعقد اجتماعات الائتلاف المواضيعي ٢ بدعوة مشتركة من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد ركز الائتلاف إلى حدّ كبير على تنفيذ اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية الذي يتيح فرصة كبيرة للبلدان الأفريقية لتعميق التكامل الإقليمي وتوطيد التجارة فيما بين البلدان الأفريقية لتحقيق الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة من أجل تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة، لا سيما الغاية ١٧-١٠ (تشجيع إقامة نظام تجاري عالمي)، والغاية ١٧-١١ (زيادة صادرات البلدان النامية)، والغاية ١٧-١٢ (تحقيق التنفيذ في الوقت المناسب لوصول جميع أقل البلدان نموا إلى الأسواق معفاة من الرسوم الجمركية ومن نظام الحصص).

١٠- وفي الوقت الحاضر، تعكف اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على تقييم مدى استعداد القارة لإنشاء سوق رقمية موحدة، مع التركيز على قدرة البلدان للعمل معا من أجل مواءمة القوانين التي من شأنها أن تعزّز تحقيق هذه السوق. وسيُعرض إطارٌ للسوق الرقمية الموحدة لتُصدِّق عليه جمعية رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠٢٣. وواصلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دعم الاتحاد الأفريقي في مجالي التجارة والتكامل الإقليمي. وتم وضع ما مجموعه ٢٨ استراتيجية وطنية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لدعم البلدان في الجهود التي تبذلها لتهيّئ نفسها بشكل صحيح لتحقيق أقصى استفادة من التكامل التجاري الإقليمي.

١١- ووُضعت الصيغة النهائية للمؤشر التجاري القطري لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، الذي تقوده اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بوصفه إحدى الأدوات المستخدمة لاستطلاع آراء القطاع الخاص بشأن تنفيذ الاتفاق المؤسس للمنطقة، وبدأ العمل به في ١٣ بلدا.

١٢- وقامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التصدير والاستيراد الأفريقي، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي وأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، بوضع منصة رقمية للتبادل فيما بين الشركات التجارية وفيما بين الشركات التجارية والحكومات تُعرف باسم ''منصة التبادل التجاري الأفريقي.'' والمنصة التي أُطلقت في ١٦ أيار/مايو ٢٠٢٢ متصلةٌ بالنظام

الرقمي الذي يدعم تنفيذ اتفاق منطقة التجارة الحرة، بما في ذلك نظام الدفع والتسوية لعموم أفريقيا.

١٣- ومن خلال مبادرة الشراكات من أجل تصنيع اللقاحات الأفريقية، التي قادت فيها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مسار العمل الخاص بتصميم السوق والاستعلامات المتعلقة بالطلب، تتواصل الجهود الرامية إلى تطوير اللقاحات وتصنيعها في أفريقيا. وتم نشر إطار عمل خاص بالمبادرة في آذار/مارس ٢٠٢٢.

١٤- وتم دمج استراتيجيات الاستجابة لكوفيد-١٩ من خلال رؤية تجارية كجزء من الاستراتيجيات الوطنية ودون الإقليمية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية التي وَضعَتها حكومات بوتسوانا، وجزر القمر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجنوب السودان، والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، وجيبوتي، وسان تومي وبرينسيبي، وذلك بدعم من الائتلاف المواضيعي ٢.

١٥- وفي آذار/مارس ٢٠٢٢، عُقدَت حلقاتُ عمل تدريبية حضوريا في بوركينا فاسو وزامبيا وغانا ومصر لمساعدة الخبراء الوطنيين في تقدير التدفقات المالية غير المشروعة. ونُظمت حلقات عمل تدريبية وطنية حضورياً وعبر الإنترنت بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أنغولا، وجنوب أفريقيا، والسنغال، وموزامبيق، وناميبيا، ونيجيريا.

١٦- ودعمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي وغيره من الشركاء الرئيسيين (مثل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية)، المبادرات الرامية إلى إنشاء المنطقة الصناعية الزراعية المشتركة بين زامبيا وزمبابوي.

جيم- الائتلاف المواضيعي ٣: تسخير العائد الديمغرافي عن طريق الاستثمار في تمكين الشباب والنساء (الصحة والتعليم والعمالة) من أجل تحقيق التنمية المستدامة

١٧- تُعقد اجتماعات الائتلاف المواضيعي ٣ بدعوة مشتركة من منظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الصحة العالمية. وشاركت اليونسكو وبرنامج الأغذية العالمي والاتحاد الأوروبي، بالشراكة مع الاتحاد الأفريقي، في تنظيم حدث جانبي رفيع المستوى في نيويورك في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢على هامش قمة تحويل التعليم والدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة. وتضمنت الفعالية إعلانا بشأن رؤية وأولويات أفريقية لتحويل التعليم في أفريقيا.

١٨- وتعاونت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مع مديرية المرأة والشؤون الجنسانية والشباب التابعة لمفوضية الاتحاد الأفريقي، ومكتب المبعوث الخاص لمفوضية الاتحاد الأفريقي المعني بالمرأة والسلام والأمن، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) لدعم رئيس غانا، نانا أكوفو - أدو، بصفته مُناصر الاتحاد الأفريقي للمساواة

بين الجنسين في أفريقيا. وتم إعداد خارطة طريق للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٥ بمبادرة من الاتحاد الأفريقي لتعزيز الإدماج المالي والاقتصادي للنساء والشباب في القارة. وقدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم التقني والمالي للجنة التقنية المتخصصة المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة التابعة لمفوضية الاتحاد الأفريقي في عقد المشاورات الوزارية الأفريقية في الربع الأخير من عام ٢٠٢٢ تحضيرا لعقد الدورة السابعة والستين للجنة وضع المرأة.

١٩- ويجري تنفيذ ''برنامج أفريقيا الإقليمي لمبادرة تسليط الضوء'' بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتمويل من الاتحاد الأوروبي. وتوفر المبادرة استجابة إقليمية للتصدي للعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، والممارسات الضارة، والصحة، والحقوق الجنسية والإنجابية. واستمر التعاون مع البلدان الثمانية [(١)] المعنية ''بتسليط الضوء''. وعلى الصعيد القاري، وُضع إطار للمساءلة بشأن الممارسات الضارة وإقراره في الدورة العادية الرابعة للجنة الفنية المتخصصة المعنية بالتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة التابعة لمفوضية الاتحاد الأفريقي، التي عُقدت في الفترة من ٤ إلى ٨ نيسان/أبريل ٢٠٢٢.

٢٠- وفي رواندا، من خلال الدعم التقني الذي تقدمه الأمم المتحدة، وبالتعاون مع المعهد الوطني للإحصاء ووزارة الزراعة والموارد الحيوانية، تم إعداد تقرير التحليل الشامل للأمن الغذائي والهشاشة لعام ٢٠٢١، الذي يسلط الضوء على تراجع الأمن الغذائي منذ عام ٢٠١٨ وتأثير الصدمات، بما في ذلك كوفيد-١٩، على الأمن الغذائي للأسر المعيشية.

٢١- وواصل فريق الأمم المتحدة القُطري، بمساعدة فنية من الائتلاف المواضيعي ٣، تقديم الدعم لحكومة جنوب السودان في تعزيز قطاعاتها الإنتاجية وفي متابعة التزاماتها التي تعهدت بها خلال قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية، التي عُقدت افتراضياً في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١.

دال- الائتلاف المواضيعي ٤: الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة وتهيئة الظروف المواتية لإحداث التحولات الرقمية لتحقيق النمو والتنمية الشاملين للجميع

٢٢- تُعقد اجتماعات الائتلاف المواضيعي ٤ بدعوة مشتركة من الاتحاد الدولي للاتصالات وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) ومنظمة الصحة العالمية. وفي عام ٢٠٢١، ركز الائتلاف على الاستفادة من إمكانيات منظومة الأمم المتحدة لدعم البلدان في جهودها الرامية إلى تسخير الابتكارات التكنولوجية والرقمية واعتمادها وتوسيع

[(١)] أوغندا وزمبابوي وليبريا وملاوي ومالي وموزامبيق والنيجر ونيجيريا.

نطاقها على نحو مستدام من أجل تحقيق النمو الشامل، وتنمية المهارات، واستحداث فرص العمل، وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية بشكل عام.

٢٣- وخلال الفترة قيد الاستعراض، تعاون الائتلاف مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية في سبعة عشر بلدًا أفريقيا [٢]. وقدمت الأفرقة القطرية مجموعة واسعة من الدعم، بما في ذلك المساعدة التقنية في تصميم الاستراتيجيات الرقمية؛ وفي تقييم السياسات المتعلقة بالحلول التكنولوجية؛ وتقديم الدعم التحليلي في معالجة الثغرات في البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة؛ وبناء القدرات في مجال الرقمنة لاستخدام الأدوات الرقمية والبيانات الضخمة؛ والمساعدة في إجراء تحليل البيانات من أجل تحقيق الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي.

٢٤- وفي أعقاب المؤتمر العالمي لتطوير الاتصالات السلكية واللاسلكية، الذي عُقد في كيغالي في حزيران/يونيه ٢٠٢٢، ظهرت مشاريع التحول الرقمي، مثل مبادرة ''جيغا'' (Giga)، التي أطلقها الاتحاد الدولي للاتصالات واليونيسف بهدف ربط جميع المدارس بالإنترنت.

٢٥- واللجنة لاقتصادية لأفريقيا هي جزء من فريق عمل تابع لمفوضية الاتحاد الأفريقي معني بالذكاء الاصطناعي وتساهم في العملية الجارية للتوصل إلى إطار حوكمة بشأن الذكاء الاصطناعي. وقد أدى ظهور مفهوم ''الذكاء الاصطناعي من أجل الصحة'' إلى توصيات باستخدام الذكاء الاصطناعي في المجال الصحي في أفريقيا.

هاء- الائتلاف المواضيعي ٥: تعزيز العمل المناخي والقدرة على التكيف مع تغير المناخ

٢٦- تُعقد اجتماعات الائتلاف المواضيعي ٥ بدعوة مشتركة من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة واليونسكو. وقد أنشئ من أجل تحفيز عمل ''منصة التعاون الإقليمي لأفريقيا'' المتعلق بتعزيز العمل بشأن تغير المناخ، وتدعيم إدارة الموارد الطبيعية، وتعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ والتمكين لعمليات التحول في مجال الطاقة من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

٢٧- وأجرى الائتلاف، بالتعاون الوثيق مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، تقييما لتقريرٍ عن التقدم المحرز على الصعيدين الإقليمي والقطري، بما في ذلك في بوركينا فاسو، وتشاد، والسنغال، ومالي، وموريتانيا، والنيجر، ونيجيريا، في برنامج عمل الاتحاد الأفريقي لتنفيذ إطار سِينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ في أفريقيا.

[٢] بنن، بوتسوانا، توغو، الجزائر، جمهورية تنزانيا المتحدة، جنوب أفريقيا، زمبابوي، السنغال، غابون، غامبيا، غانا، غينيا، كابو فيردي، ليبريا، مصر، ناميبيا، نيجيريا.

٢٨- ويأتي المؤتمر المعني بتغير المناخ والتنمية في أفريقيا في طليعة الأحداث التي تنظمها مبادرة تسخير المناخ لأغراض التنمية في أفريقيا، وهي شراكة تجمع بين مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي. وقد أعطت هذه الشراكة زخما لأفريقيا لمضاعفة جهودها في مواجهة التحديات الناجمة عن تغير المناخ في معظم قطاعات التنمية. وتم توزيع الوثيقة الختامية للمؤتمر العاشر، الذي عُقد في ويندهوك في الفترة من ٢٤ إلى ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢، على نطاق واسع على الحكومات من أجل استيعابها وتنفيذها استعدادا للدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي عُقدت في شرم الشيخ، مصر، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢.

٢٩- وقد اضطلعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بدور رئيسي بوصفها عضوا في الائتلاف ٥. واللجنة هي أحد المؤلفين المشاركين للموقف الأفريقي المشترك بشأن الوصول إلى الطاقة وانتقالها، الذي اعتمدته اللجنة الفنية المتخصصة التابعة لمفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن النقل والبنية التحتية العابرة للقارات والأقاليمية والطاقة في حزيران/يونيه ٢٠٢٢، وأقره المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي في دورته العادية الحادية والأربعين، التي عُقدت في تموز/يوليه ٢٠٢٢ (EX.CL/Dec.1169 (XLI)). وواصلت مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الأفريقية للطاقة، إلى جانب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي، مساعدة البلدان في جهودها الرامية إلى وضع خطط رئيسية وطنية للتحول في مجال الطاقة واستراتيجيات لتعبئة الموارد للتعجيل بالتنفيذ تحقيقا لمسار منخفض الكربون وقادر على التكيف مع تغير المناخ.

٣٠- وتولى الائتلاف، بقيادة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، تيسير مشاورات فيما بين مجموعة المفاوضين الأفريقيين ومفوضية الاتحاد الأفريقي والدبلوماسيين المعتمدين في أديس أبابا، لتعزيز التماسك بشأن الموقف المشترك في الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف. وأتاح هذا الانخراط فرصة للمشاركين لزيادة فهمهم للفروق الدقيقة في الانتقال العادل للطاقة والحاجة إلى خطط انتقالية خاصة بكل بلد تستند إلى ضرورة تحقيق الوصول الشامل إلى الطاقة.

٣١- وفي عام ٢٠١١، تم تكليف مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة التنمية التابعة للاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي لتنظيم جناح أفريقيا في دورات مؤتمر الأطراف، عقب قرار اتخذه رؤساء الدول والحكومات في الدورة العادية السادسة عشرة لجمعية الاتحاد الأفريقي، التي عُقدت في عام ٢٠١١ (Assembly/AU/Dec.342(XVI)). ويشكل الجناح مكانا تلتقي فيه البلدان الأفريقية والمؤسسات الإقليمية والشركاء في فعاليات بشأن الأولويات الإقليمية. واضطلعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بدور رائد في تنظيم الجناح في الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف.

٣٢- وفي آب/أغسطس ٢٠٢٢، نظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا حلقة نقاش في أديس أبابا عن تمويل المناخ، بالشراكة مع رئاسة الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف، ومناصري الأمم المتحدة رفيعي المستوى لتغير المناخ، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، والاتحاد الدولي لحفظ

الطبيعة والموارد الطبيعية، ومجموعة بوسطن الاستشارية. وأسفرت المداولات بشأن الآليات التحفيزية لتعبئة الاستثمار في تمويل المناخ وإشراك القطاع الخاص في بناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ والنهوض بخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، عما يزيد عن ٢٠٠ مشروع استثماري عالي الإمكانات (بما في ذلك ٣٠ مشروعا حظي بالأولوية) مع إمكانية تعزيز الاستثمار المتعلق بالمناخ في أفريقيا والمساعدة في تحفيز استثمارات إضافية.

٣٣- وستواصل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دعم لجان المناخ الأفريقية الثلاث (حوض الكونغو والدول الجزرية الصغيرة النامية ومنطقة الساحل) التي أنشئت خلال الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف. وتم تسليط الضوء على عمل اللجان في اجتماع لجنة رؤساء الدول والحكومات الأفريقية المعنية بتغير المناخ الذي عُقد في ٦ شباط/فبراير ٢٠٢٢.

٣٤- وقد وضعت مفوضية الاتحاد الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وأعضاء آخرون في فريق الخبراء العامل الإقليمي المعني بالاقتصاد الدائري الذي تقوده المفوضية مبادئ توجيهية إقليمية، بما في ذلك إدارة البلاستيك في أفريقيا. وستقود هذه الإرشادات، المقرر إطلاقها في المنتدى العالمي للاقتصاد الدائري لعام ٢٠٢٣، إجراءات من أجل القدرة على تحمل تغير المناخ والنمو الأخضر، وتعزيز كفاءة الموارد، ووقف توليد النفايات.

٣٥- وفيما يتعلق بحفظ التنوع البيولوجي في أفريقيا، تتعاون اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مع مفوضية الاتحاد الأفريقي من خلال مديرية البيئة المستدامة والاقتصاد الأزرق التابعة للمفوضية وبدعم من فريق المفاوضين الأفريقيين لتعزيز التزام القارة باتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض، والنهوض بجدول أعمالها للتنوع البيولوجي والإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام ٢٠٢٠.

واو- الائتلاف المواضيعي ٦: السلام والأمن واحترام حقوق الإنسان

٣٦- تُعقد اجتماعات الائتلاف المواضيعي ٦ بدعوة مشتركة من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وهو يقدم دعما يستهدف الاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والآليات الإقليمية والدول الأعضاء في بناء قدرتها على منع نشوب النزاعات ومعالجة أسبابها الجذرية والحفاظ على السلام.

٣٧- وفي هذا السياق، عملت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان مع إدارة الشؤون السياسية والسلام والأمن التابعة للاتحاد الأفريقي على وضع رسم بياني يبيّن مشاركة المرأة في عمليات السلام في أفريقيا. وأظهر الرسم البياني التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال المرأة والسلام والأمن على الصُعد الوطنية ودون الإقليمية والقارية، وحدد التزامات الدول برفع

مشاركة المرأة في حل النزاعات وبناء السلام. ووضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خطة للشروع في مشروع لمنع نشوب النزاعات بالتعاون مع إدارة الشؤون السياسية والسلام والأمن.

٣٨- وبالإضافة إلى ذلك، وفي إطار مشروع مشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة واليونسكو بشأن القيادة النسائية في مجال منع التطرف العنيف ومكافحته، نُظم معرض للصور في موريتانيا لتسليط الضوء على العمل الذي تقوم به المرأة الموريتانية والساحلية في قطاعات الدفاع والأمن والعدالة. وأنشأ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أيضا شبكة تضم ٨٠٠ ١ من النشطاء الشباب، عرفوا باسم ''صنّاع السلام''، في إطار تنفيذ البرنامج المشترك للسلام والعدالة من خلال صندوق بناء السلام في المناطق العابرة للحدود بين تشاد وغابون والكاميرون، بهدف جعلهم عناصر فاعلة في توطيد السلام في هذه المناطق ومنع عدم الاستقرار المرتبط بالاتجار غير المشروع.

٣٩- وقدَّم الائتلاف الدعم لمفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية في إدماج حقوق الإنسان في نظم الإنذار المبكر بغية ضمان الامتثال للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وتعزيز حماية المدنيين. وعززت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، بالشراكة مع البنك الدولي، الروابط التنفيذية بين أدوات مفوضية الاتحاد الأفريقي لمنع نشوب النزاعات والاستجابة لها وأدوات الجماعات الاقتصادية الإقليمية وواضعي السياسات الوطنية وشبكات المجتمع المدني الوطنية، مع إدماج النهج القائمة على حقوق الإنسان في معالجة البيانات.

٤٠- ونفَّذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالشراكة مع الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وجماعة شرق أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، إلى جانب بوركينا فاسو، وتونس، وسان تومي وبرينسيبي، والسنغال، وكينيا، وموزامبيق تدخلات بهدف التصدي للتحديات والعقبات التي تعوق التصديق على معاهدات الاتحاد الأفريقي ودمجها في القوانين الوطنية وتنفيذها، وللمساعدة على تعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء على تنفيذ المعاهدات المصدق عليها.

زاي- الائتلاف المواضيعي ٧: التَّشرِيد القسري والهجرة

٤١- تُعقد اجتماعات الائتلاف المواضيعي ٧ بدعوة مشتركة من المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. وهو يعمل بوصفه منتدى لحشد المناصرة القائمة على حقوق الإنسان بهدف تقويم الممارسات التمييزية الموجّهة ضد المشردين قسرًا والمهاجرين، بمن فيهم المحتجزون، وفي حالات النزاع والسلم والكوارث.

٤٢- وقدمت منظومة الأمم المتحدة الدعم الإقليمي لزيادة التصديق على اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة النازحين داخليًّا في أفريقيا، التي أُعتمدت في كمبالا في عام ٢٠٠٩ بتوقيع ٤٠ دولة وتصديق ٣١ عليها حاليا.

٤٣- وأُطلق مشروعٌ مشتركٌ بين الوكالات متعددُ المستويات للتحليل والاستشراف لتعزيز تنسيق البيانات ودعم التأهب على إثر المخاطر المتزايدة والمترابطة في منطقة الساحل. وحشد المشروع مجموعة ضمت ١٨ من الشركاء الرواد على الصعيد العالمي في مجال البحوث، يعكفون على تحديد المسببات الرئيسية للضعف وإيجاد سبل لتعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ، مع التركيز على العلاقة التي تربط بين الاحتياجات الإنسانية والتنمية المستدامة وبناء السلام، وأثرها على السكان المتضررين. ويهدف المشروع إلى دعم استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وعمل المنسق الخاص المعني بالتنمية في منطقة الساحل.

٤٤- وتولى الائتلاف ٧ أيضا تنسيق إطلاق خطة إقليمية لإغاثة المهاجرين، تهدف إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية والإنمائية وتوفير الحماية للمهاجرين، بمن فيهم المهاجرون العابرون والمهاجرون الذين تقطعت بهم السبل والمهاجرون الذين استقروا والعائدون على طول طريق الهجرة الشرقي بين منطقة القرن الأفريقي واليمن، وذلك عن طريق خطة استجابة متعددة الشركاء ومتعددة السنوات.

٤٥- ومن خلال الائتلاف ٧، جمعت المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين مسؤولين حكوميين من توغو وغانا وكوت ديفوار وليبريا ومالي وموريتانيا، إلى جانب هيئات إقليمية بغية إيجاد حلول شاملة لوضع اللاجئين من كوت ديفوار. والتزمت الحكومات المشاركة في إعلان مشترك في أبيدجان باتخاذ تدابير محددة لتيسير تنفيذ حل دائم لهؤلاء اللاجئين في المنطقة دون الإقليمية.

حاء- الائتلاف المواضيعي ٨: المبادرات دون الإقليمية

٤٦- أُنشئ الائتلاف المواضيعي ٨ الجديد المتعلق بالمبادرات دون الإقليمية لتنسيق مسارات العمل السياسية للكيانات الإنمائية الإقليمية تحت قيادة ممثلي الأمين العام ومبعوثيه الخاصين العاملين في القارة. وسيكون عمل الائتلاف خفيفا وسيرتكز على إطار يعمل حسب الطلب من شأنه أن يعزز التعاون الشامل لجميع الركائز بين المبعوثين والممثلين الخاصين العاملين في مجال الاستراتيجيات السياسية الهامة وما يتصل بها من استراتيجيات من ناحية، والمديرين الإقليميين لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية العاملين في منصة التعاون الإقليمي لأفريقيا من ناحية أخرى.

٤٧- وسيعمل أعضاء الائتلاف معا عن طريق ارتباطات منتظمة رفيعة المستوى، وإيفاد بعثات تقييم مشتركة، وتقديم إرشادات تحليلية إلى الائتلافات الأخرى بخصوص المسائل الناشئة. وستكون العضوية شاملة للجميع وتناوبية ومتعددة الأبعاد ومتعددة القطاعات وموجهة نحو الخدمات وتركز على البلدان. وقد أصر المبعوثون والممثلون الخاصون على ضرورة التركيز على القيمة المضافة للائتلاف مع تجنب التكرار والتداخل الإجرائيين.

طاء- فرقة العمل ٢: المركز الإقليمي لإدارة المعارف

٤٨- إضافة إلى الإنجازات التي حققتها الائتلافات الثمانية، أفادت فرقة العمل ٢ بأن ''مستودع خبرات مركز الأمم المتحدة للمعارف في أفريقيا'' جاهز للاستخدام[٣]. ويمكِّن هذا المستودع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من الاحتفاظ بقائمة دينامية تضم الخبراء العاملين لدى الأمم المتحدة في جميع أنحاء أفريقيا. وبمجرد استيفائه بالكامل، سيوفر صورة عن الخبراء الحاليين والخبرات الموجودة في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. كما أن قائمة شبكة الممارسين في الائتلافات المواضيعية جاهزة وتوفر أرضية للتعاون عبر الإنترنت[٤].

٤٩- وفاز مركز الأمم المتحدة الإقليمي للمعرفة في أفريقيا المعني بكوفيد-١٩، بجائزة القمة العالمية لمجتمع المعلومات لعام ٢٠٢٢ بوصفه أحد المشاريع الرائدة في فئة التعاون الدولي والإقليمي. وقد أنشئ المركز على يد ''منصة التعاون الإقليمي لأفريقيا،'' حيث يعمل الائتلاف المواضيعي ١ كركيزة له وتضطلع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وصندوق الأمم المتحدة للسكان بأدوار قيادية في تشغيله.

ياء- مؤتمر الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة السنوي

٥٠- تعاونت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ووكالات أخرى للأمم المتحدة في التحضير للمؤتمر السنوي السادس للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، الذي عُقد في أديس أبابا في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢. وأعدت الأفرقة مذكرات المعلومات الأساسية وقدمت تقارير موضوعية عن التقدم المشترك المحرز خلال السنة المشمولة بالتقرير. واستعرض رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة التقدم المحرز فيما يخص تنفيذ ''الإطار المشترك للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجالي السلام والأمن'' و''إطار عمل الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠''. وأشاد المسؤولان الرئيسيان بالإنجازات المحققة وأقرا بالتطورات العالمية الأخيرة التي أدت إلى انتكاسة جهود السلام والأمن والتنمية.

٥١- ورحب الرئيس والأمين العام بالتطورات الأخيرة في مفاوضات السلام في إثيوبيا واستعرضا الأزمات الراهنة في مناطق الساحل والقرن الأفريقي والبحيرات الكبرى، بما في ذلك المراحل الانتقالية في بوركينا فاسو، وتشاد، والسودان، وغينيا، ومالي. وناقشا أيضا آثار الجفاف والنزاعات على مختلف السكان المشردين داخليا في جميع أنحاء القارة.

[٣] مستودع الخبرات متاح على الرابط: https://expertise.africakm.un.org/.

[٤] https://expertise.africakm.un.org/OIBC.

٥٢- وجدد الرئيس والأمين العام التزامهما بإيجاد حلول تمويلية يمكن التنبؤ بها ومرنة لفائدة عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي والتي أذن بها مجلس الأمن، بما في ذلك عن طريق الحصول على الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة.

٥٣- ورغم التحديات الراهنة التي تواجهها أفريقيا، اتفق كل من الرئيس والأمين العام على أن الظروف أتاحت فرصا للتنمية الجارية والانتعاش الاقتصادي في المستقبل.

ثالثا- العمل معًا من أجل أفريقيا: أبرز الأنشطة المشتركة الرئيسية للدعم المقدم من الأمم المتحدة لبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

ألف- التنفيذ المشترك لسلسلة حوارات أفريقيا

٥٤- في عام ٢٠٢٢، تضافرت جهود مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا واليونسكو وإدارة التواصل العالمي واللجنة الاقتصادية ومفوضية الاتحاد الأفريقي، بوصفهم أعضاء في الفريق العامل المعني بالتحضير للجولة الخامسة من سلسلة حوارات أفريقيا، وهي فعالية مميزة ينظمها مكتب المستشار الخاص.

٥٥- ونُظمت هذه الفعالية الرئيسية في الفترة من ٣ إلى ٢٧ أيار/مايو ٢٠٢٢ تحت شعار ''بناء القدرة على مجابهة الأزمات في مجال التغذية: تسريع تنمية رأس المال البشري والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا''. وتماشى هذا الموضوع مع موضوع الاتحاد الأفريقي للعام، وهو ''بناء القدرة على مجابهة الأزمات في مجال التغذية والأمن الغذائي في القارة الأفريقية: تعزيز النظم الزراعية والغذائية ونظم الصحة والحماية الاجتماعية من أجل تسريع تنمية رأس المال البشري والاجتماعي والاقتصادي في أفريقيا''.

٥٦- وفي ٢٤ أيار/مايو ٢٠٢٢، نظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ندوة دولية عبر الإنترنت بالاشتراك مع مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا وإدارة الاتصالات العالمية ووكالة التنمية التابعة للاتحاد الأفريقي والاتحاد الأفريقي كجزء لا يتجزأ من سلسلة حوارات أفريقيا السنوية. وكان موضوع الندوة عبر الإنترنت هو ''تنمية رأس المال البشري والمناخ والطاقة والنظم الغذائية''.

باء- تعزيز الروابط بين التنمية، والسلام والأمن، وحقوق الإنسان والركائز الإنسانية تحقيقا لخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ في أفريقيا

٥٧- استنادا إلى مبادرة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا لإجراء دراسات إقليمية بشأن الروابط بين التنمية، والسلام والأمن، وحقوق الإنسان، والركائز الإنسانية، وحلقات العمل دون الإقليمية الافتراضية التي نُظمت في عام ٢٠٢١ لاستعراض

التقارير الخاصة بتلك الدراسات، نظمت مفوضية الاتحاد الأفريقي مؤتمرا إقليميا للسياسات بشأن تعزيز الصلة التي تربط بين السلام والأمن والتنمية، وذلك في طنجة، المغرب، من ٢٥ إلى ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢. وتعاونت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى جانب مصرف التنمية الأفريقي ومصرف التصدير والاستيراد الأفريقي، مع الاتحاد الأفريقي في تنظيم المؤتمر. وأتاح المؤتمر فرصة للتداول واتخاذ قرارات متعلقة بالسياسات تخص معالجة الأسباب الجذرية للنزاع وانعدام الأمن، ووضع خارطة طريق واضحة لتنفيذ ميثاق للعمل الجماعي من أجل بناء السلام في أفريقيا، من خلال الصلة التي تربط بين السلام والأمن والحوكمة والتنمية.

٥٨- وكجزء من مساهمتها في المؤتمر، نظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا حوارا عن السياسات سبق عقد الحدث بعنوان ''تحقيق الصلة الثلاثية والتجارة: نحو خطة جديدة لأفريقيا''، وجمع بين أصحاب المصلحة الرئيسيين لمناقشة تقرير معلومات أساسية عن دور التجارة في تعزيز السلام والأمن والتنمية في أفريقيا مع التركيز على منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وبالإضافة إلى ذلك، نظمت اللجنة خلال المؤتمر حلقة نقاش بعنوان ''الربط بين التجارة والتصنيع وتطوير الهياكل الأساسية فيما بين البلدان الأفريقية، حيث يعم السلام''. وتم إصدار إعلان على إثر المؤتمر، سيُعرض على جمعية الاتحاد الإفريقي في شباط/فبراير ٢٠٢٣. وأشيرَ في الإعلان إلى أن التنمية أمر أساسي للتخفيف من حدة النزاعات وتعزيز السلام في أفريقيا، وأنه ينبغي النهوض بالنمو المتسارع للمنطقة، ودُعيَ شركاء مثل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومصرف التنمية الأفريقي إلى مواصلة دعم المبادرة.

رابعا- التعاون بين وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا لتسريع التنفيذ المتكامل لخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣

ألف- مذكرة تفاهم

٥٩- وقّعت وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا على مذكرة تفاهم منقّحة مدتها ثلاث سنوات، في مكتب الاتحاد الأفريقي في نيويورك في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١، وذلك على هامش الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة. وقد اجتمعت الأفرقة المعنية لتحديد طرائق التعاون وسبل المضي قدما في المجالات الستة ذات الأولوية التي أبرزتها المذكرة، والمجموعات المواضيعية التسع، والأفرقة المتخصصة الثلاثة.

٦٠- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اضطلع رئيسا شعبة في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ووكالة التنمية التابعة للاتحاد الأفريقي بعدة مبادرات مشتركة. وشملت بعض المبادرات ما يلي:

(أ) عمل المركز الأفريقي للسياسات المناخية، بالتعاون مع إدارة الهياكل الأساسية والطاقة التابعة لمفوضية الاتحاد الأفريقي، مع برنامج تنمية الهياكل الأساسية في أفريقيا لزيادة الوعي وتطوير الإمكانيات لإدراج القدرة على التكيف مع تغير المناخ في المرحلة الثانية من البرنامج. وكان من بين الذين استفادوا من التدريب موظفو وكالة التنمية التابعة للاتحاد الأفريقي العاملون على البرنامج، وجهات تنسيق البرنامج على الصعيد الوطني وفي الجماعات الاقتصادية الإقليمية؛

(ب) وقدم المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالشراكة مع وكالة التنمية التابعة للاتحاد الأفريقي، الدعم إلى بوركينا فاسو والسنغال وكوت ديفوار والنيجر والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في وضع استراتيجياتها الوطنية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

(ج) ونَفذت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مشاريع مع وكالة التنمية التابعة للاتحاد الأفريقي بشأن تعزيز تنظيم سوق الكهرباء في أفريقيا لتسريع مشاركة القطاع الخاص في الاستثمار في الهياكل الأساسية. وشملت المشاريع مجالات مثل الطاقة المستدامة، والصلة بين الطاقة والمياه والغذاء، وتمكين المجتمعات الريفية، والطاقة والنقل؛

(د) وعملت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مع وكالة التنمية التابعة للاتحاد الأفريقي على وضع وتنفيذ إطار قاري للسلامة على الطرق. وعملت الهيئتان على وضع التوجهات الاستراتيجية للسلامة على الطرق لما بعد عام ٢٠٢٠ وخطة العمل الأفريقية للسلامة على الطرق للعقد ٢٠٢١-٢٠٣٠. وبالإضافة إلى ذلك، أُطلق المرصد الأفريقي للسلامة على الطرق، وهو مشروع رائد، وهو بصدد جمع بيانات السلامة على الطرق من منسقي البيانات الوطنيين. وتم تحديد إطار قانوني ومؤسسي للمرصد إلى جانب خطة عمل مدتها عشر سنوات؛

(هـ) وعملت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضا على آلية لرصد وتقييم عمليات التقييم الرامية إلى تحديد الثغرات في تنفيذ قرار ياموسوكرو بتحرير النقل الجوي الأفريقي من خلال إنشاء السوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي. ووضعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مؤشرات أداء رئيسية واستخدمتها لإجراء التقييمات في رواندا وكابو فيردي والكاميرون. وقد وضعت البلدان الثلاثة بعد ذلك خطط عمل لسد الثغرات في تنفيذ سوق النقل الجوي.

باء- أسبوع ”برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا“

٦١- منذ تنظيم الأسبوع الأول لبرنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا، في أبيدجان، في عام ٢٠١٥، لم يتحول فقط هذا الأسبوع إلى منتدى رئيسي لتسريع تنفيذ الهياكل الأساسية في أفريقيا، ولكنه أصبح أيضا وسيلة لربط الهياكل الأساسية بالمجالات الرئيسية

للتنمية، وهي: التكامل الإقليمي، وتحقيق النمو الاقتصادي التحويلي، واستحداث فرص العمل.

٦٢- وفي عام ٢٠٢٢، دعمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وكيانات أخرى للأمم المتحدة وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية ومفوضية الاتحاد الأفريقي في تنظيم الأسبوع السابع، حضوريا وعبر الإنترنت، في نيروبي في الفترة من ٢٨ شباط/فبراير إلى ٣ آذار/مارس، تحت شعار ''وضع أفريقيا على أساس متين للتعافي والنمو والقدرة على الصمود عن طريق تطوير الهياكل الأساسية''. وجمع الحدث الشركاء في المشاريع وأتاح للجهات المعنية وأصحاب المشاريع فرصة لمناقشة النهج العملية لتنفيذ مشاريع البرنامج واستراتيجيات تمويل المشاريع الـ ٦٩ التي تضمنتها المرحلة الثانية من خطة العمل ذات الأولوية الخاصة بالبرنامج.

٦٣- وساهمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في المناقشات التي دارت في المجالات التالية: (أ) السوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي والتعجيل بتنفيذها؛ (ب) الإمكانات الاستثمارية لممر النقل الذي يربط ميناء لامو وجنوب السودان وإثيوبيا بوسط أفريقيا وما بعدها؛ (ج) منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والطلب على توفير البنى التحتية وخدمات النقل؛ (د) تعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ بالنسبة للمشاريع التي تنفّذ في إطار المرحلة الثانية من خطة العمل ذات الأولوية من خلال مرفق الاستثمار الأفريقي للتكيف مع تغير المناخ؛ (هـ) جلسة العمل المتعلقة بالشراكات بين القطاعين العام والخاص في مشاريع الهياكل الأساسية استنادا إلى النتائج الأولية المستخلصة من التقييمات التي أجريت في ستة بلدان (أوغندا، وزامبيا، والكاميرون، وكوت ديفوار، وكينيا، وملاوي).

٦٤- وفي بيان اعتُمد في ختام الأسبوع السابع لبرنامج الهياكل الأساسية في أفريقيا، أشاد المشاركون بالدعم الذي قدمته اللجنة الاقتصادية وطلبوا أن تواصل الشراكة تقديم الدعم التقني للمبادرات القارية الرئيسية، لا سيما دعم تنفيذ مشاريع المرحلة الثانية من خطة العمل ذات الأولوية، والمشاريع الرئيسية المندرجة في إطار خطة عام ٢٠٦٣.

جيم- تعزيز التصنيع في أفريقيا

٦٥- قدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واليونيدو الدعم للاتحاد الأفريقي في تنظيم برنامج أسبوع التصنيع ومؤتمر القمة المعني بالتصنيع والتنويع الاقتصادي، اللذين عُقدا في نيامي، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢. وفي اليوم الأخير من مؤتمر القمة، اتخذ رؤساء دول وحكومات المشاركون قرارات بعيدة المدى، بما في ذلك تسريع التصنيع القائم على السلع الأساسية كمحرك للنمو وتعزيز التنويع الاقتصادي من خلال سلاسل القيمة الإقليمية، والاستثمار بكثافة في الهياكل الأساسية والطاقة، وضمان التمويل المستدام للتصنيع الأفريقي، وحث الدول الأعضاء على إجراء حوار منتظم مع القطاع الخاص لتعزيز إقامة شراكات قوية بين القطاعين العام والخاص.

خامسا- الخلاصة: التحديات والدروس المستفادة

٦٦- كان موضوع الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٢٢ هو ''تعزيز القدرة على مجابهة الأزمات في مجال التغذية والأمن الغذائي في القارة الأفريقية: تعزيز النظم الزراعية والغذائية، وأنظمة الصحة والحماية الاجتماعية بغية تسريع تنمية رأس المال البشري والاجتماعي والاقتصادي''. وكان هذا مجال تركيز لبرنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا حيث يواصل العمل عن كثب مع مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا ومكتب أفريقيا التابع لإدارة الاتصالات العالمية.

٦٧- وفي عام ٢٠٢٢، دخلت ''منصة التعاون الإقليمي لأفريقيا'' مرحلة جديدة، تميزت بالجهود المبذولة لترشيد طريقة عملها من أجل زيادة فعاليتها وكفاءتها. وبعد اجتماعات استراتيجية متتالية على مدار العام، برز توافق في الآراء على أن الائتلافات المواضيعية بحاجة إلى أن تكون أكثر استجابةً واستنادا إلى القضايا وتقيُّدا بالزمن. ونتيجة لذلك، تم تقليص الائتلافات من ثمانية إلى ستة للاستجابة بشكل أكثر فعالية للاحتياجات الملحة للقارة.

٦٨- وتم تعزيز التعاون مع الاتحاد الأفريقي مع افتتاح اجتماع منصة التعاون الإقليمي بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة الذي عُقد في حزيران/يونيه ٢٠٢٢ وإجراءات المتابعة لتنفيذ التوصيات الرئيسية لذلك الاجتماع. وقد يكون تطوير الشراكات خارج نطاق الأمم المتحدة مفيدا لضمان اتباع نهج متماسك على نطاق المنظومة في تنفيذ جداول الأعمال المشتركة - على سبيل المثال، التعامل مع بنوك التنمية الإقليمية مثل بنك التنمية الأفريقي ومصرف التصدير والاستيراد الأفريقي.

٦٩- وفي نهاية المطاف سيكون من المهم ضمان وصول الدعم الذي تقدمه ''منصة التعاون الإقليمي لأفريقيا'' إلى المستوى القُطري. ومن ثم، فإن الدعم المقدم من المنصة عن طريق مجموعات دعم الأقران والائتلافات في وضع تقييمات قُطرية مشتركة، إلى جانب قدرة إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة على الاستجابة لاحتياجات الدول الأعضاء، سيكون حاسما في تعظيم قيمة المنصة وأهميتها.

٧٠- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير المقبلة، تحتاج البلدان الأفريقية إلى تتبع التقدم الذي تحرزه فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث لا تزال العديد من الأحداث العالمية (الحرب في أوكرانيا، والآثار المالية المستمرة لجائحة كوفيد-١٩، وارتفاع التضخم، والتغييرات الإقليمية غير الدستورية في الحكومات، وحالات الطوارئ المناخية) تؤثر على النمو والتنمية في المنطقة.